

Distr.: General  
21 July 2015  
Arabic  
Original: Arabic/English/Russian/  
Spanish

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٩٨ (ز) من جدول الأعمال المؤقت\*

نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	.....	الأرجنتين
٢	.....	كوبا
٤	.....	الجمهورية التشيكية
٥	.....	السلفادور
٥	.....	ألمانيا
٦	.....	لبنان
٦	.....	الاتحاد الروسي
٧	.....	إسبانيا
٨	.....	أوكرانيا

\* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

120815 030815 15-12312 (A)



## أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٤٧/٦٩ بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إيلاء اهتمام عاجل للمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وطلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت الأمانة العامة، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب فيها آراءها بشأن الموضوع. وقد بلغ عدد ردود الدول الأعضاء حتى اليوم تسعة ردود ترد في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود التي ستصل لاحقاً في شكل إضافات لهذا التقرير.

## ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠١٥]

تؤيد الأرجنتين تماماً المقترح الوارد في الفقرة ٢ من القرار، حيث إنها تتفهم ضرورة توشي مبادئ تشكل إطاراً للاتفاقات الإقليمية، الأمر الذي سيعزز الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة ويساعد على تحقيق مراقبة أشد صرامة في مجال الأسلحة التقليدية.

وجدير بالذكر أيضاً أن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية قد يسر وضع آلية للشفافية في مجال المخزونات العسكرية لبلدان أمريكا الجنوبية، وأنه قد تم تحديد المعلومات المطلوب تجميعها في الاستثمارات المتعلقة بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهي الاستثمارات التي دأب بلدنا على ملئها سنوياً منذ أن بدأ العمل بالسجل في عام ١٩٩١.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥]

ينبغي أن تتفق أنشطة تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي على نحو دقيق مع المبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة، بما يشمل مبدأ المساواة

في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير والحق المشروع في الدفاع عن النفس واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

فتحديد الأسلحة على النحو المناسب إنما يحقق الأمن ويعزز السلام. ومن المبادرات التي اتخذتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز السلام والأمن الإقليميين، إقرار إعلان المنطقة منطقة سلام، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا. وجاء في الإعلان أن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كافة توافق على نبذ الحرب والتهديد بالقوة واستعمالها في المنطقة، وعلى السعي جاهدة إلى حل الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية وبما يتماشى مع القانون الدولي.

والأسلحة التقليدية التي هي بحوزة كوبا هي أسلحة دفاعية يراد بها كفالة أمن البلد والدفاع عنه. وهي تخضع لمراقبة دقيقة تجريها الأجهزة الحكومية المعنية. ولم يحدث قط أن كان بحوزة كوبا أي أسلحة دمار شامل من أي نوع، ولا هي تمتلك حالياً مثل هذه الأسلحة أو تعتزم امتلاكها في المستقبل.

والغالبية العظمى من الأسلحة التقليدية هي بحوزة وزارة القوات المسلحة الثورية. ولدى هذه الوزارة المعايير الداخلية والآليات اللازمة لإجراء عمليات مراقبة دورية دقيقة للتحقق من حالة مخزونها، كما تطبق إجراءات دقيقة لكفالة أمن ترساناتها.

ومن العقبات التي تواجه تحديد الأسلحة التقليدية في العديد من المناطق إمكانية حصول أطراف من غير الدول وغير مرخص لها على هذه الأسلحة بسهولة نسبية. ومما يثير القلق أن هناك بلدانا عديدة تفتقر لأي أنظمة تحكم بيع هذه الأسلحة بطريقة دقيقة ولا تبدي صرامة في منح رخص تصديرها أو توريدها. أما في كوبا، فلا يُسمح بالاتجار بأي نوع من الأسلحة ولا يُسمح للأشخاص الطبيعيين بشراء الأسلحة ولا بتداولها في ما بينهم، ولا بالاتجار بالأسلحة فيما بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين.

ومن المهم العمل على تشجيع المبادرات الرامية إلى النهوض بالتعاون والمساعدة الدوليين في مجال تحديد الأسلحة. بيد أن هذه الإجراءات لا بد وأن تراعي الاحتياجات والطلبات الوطنية وتحترم مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تراعي الجهود المبذولة لتعزيز الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية خصوصيات الأطراف المعنية والطابع الطوعي الذي تتسم به مشاركتها.

## الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

نفذت الجمهورية التشيكية في عام ٢٠١٤ جميع الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا.

وفي ما يلي الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية التشيكية عملاً بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا:

- نظمت وأجرت تفتيشاً متعدد الجنسيات في الخارج (بمشاركة أربعة مفتشين من أربعة بلدان).
  - نظمت عمليتي تدريب على التفتيش المتعدد الجنسيات (بمشاركة تسعة عشر مفتشاً من ثمانية بلدان).
  - شاركت في الخارج في فريقين من أفرقة التفتيش المشتركة.
- وقامت الجمهورية التشيكية بما يلي، عملاً بوثيقة فيينا لعام ٢٠١١:
- أجرت زيارة تقييم واحدة وعملياتي تفتيش محددتي المجال.
  - شاركت في ثماني زيارات إلى قواعد جوية، وفي عشر زيارات إلى مرافق عسكرية أخرى، وفي أربعة معارض لأنواع جديدة من الأسلحة.
  - شاركت في ست عمليات تفتيش ضمن أفرقة أجنبية.
  - شاركت في ثلاث عمليات تفتيش إضافية علاوة على حصتها في هذه العمليات.

وأرسلت الجمهورية التشيكية مساعدين اثنين للمشاركة في عمليتي تفتيش أُجريتاً وفقاً لأحكام المادة الرابعة من اتفاق دايتون للسلام.

ووفقاً لمعاهدة السماوات المفتوحة، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- استقبلت رحلة مراقبة وأجرت عمليتي تحليق مشترك لأغراض المراقبة.
- شاركت ضمن فريق أجنبي في عملية تحليق مشترك لأغراض المراقبة.

## السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٥]

فيما يتعلق بالالتزامات المقطوعة تجاه منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن التدابير التي يمكن للقوات المسلحة اتخاذها فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٤٧/٦٩ المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، نتشرف بأن نبلغكم بأنه في إطار مؤتمر القوات المسلحة لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، تم إبرام اتفاق للمساهمة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة تلتزم فيه القوات المسلحة الأعضاء في المؤتمر بالأمتلاك سوى الأسلحة الضرورية لمواجهة التهديدات الناشئة المشتركة بين بلدان المنطقة والتي تنال من التنمية الوطنية، وبأن تتولى وزارة الدفاع الوطني مراقبة الأسلحة النارية والتفتيش عليها من خلال قانون المراقبة الناظم لقطاع الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والأصناف المماثلة.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

تحرص ألمانيا على اتخاذ تدابير لبناء الثقة وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الإقليمي. وتبدي اهتماما بالغا والتزاما كبيرا تجاه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها هي المنظمة المعنية بالأمن في منطقتها. ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة بشأن التزام ألمانيا في مجال الأمن وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي من خلال مساهمتها عام ٢٠١٤ في إنشاء قاعدة بيانات تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية صدرت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٤/٦٩)، وفي تقرير ألمانيا المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٤/٦٩). وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٦٩، لا تعتبر ألمانيا حاليا أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب لصياغة المبادئ المتعلقة بالاتفاقات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. ونلاحظ أن عدم عالمية عضوية مؤتمر نزع السلاح قد تحول دون إيلاء الاهتمام الكافي لسياقات إقليمية محددة عند صياغة هذه المبادئ.

## لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

تؤكد وزارة الدفاع الوطني على:

- الالتزام التام بقرارات الشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة واحترام ميثاقها بهذا الشأن.
- وجوب التركيز على طرح أولوية حل النزاعات الدولية خاصة النزاع العربي الإسرائيلي.
- تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، ومنع السباق إلى التسلح وبناء الثقة.
- تعهد كل الدول الإقليمية المعنية بالالتزام بالتنفيذ، منعاً لتكرار ظاهرة الكيل بمكيالين كما هو حاصل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومحاسبتها في حال عدم الامتثال.
- ضبط عملية صناعة ونقل الأسلحة ومكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة بها لضمان عدم وقوعها في أيدي الإرهابيين.
- إصدار تشريعات على الصعيدين الإقليمي والدولي للحدّ من انتشار هذه الأسلحة، مع المحافظة على إمكانية استعمالها على الصعيد الفردي أو الجماعي في حالات مقاومة الاحتلال أو الدفاع عن الأرض.
- تعزيز تعددية الأطراف بوصفها سبيلاً لتطوير التفاوض حول تنظيم التسلح ونزع السلاح.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

ما زالت المسائل المتصلة بتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا تتسم بالأهمية، لا سيما بالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية في أوروبا على مدى السنة الماضية. غير أن قرار الجمعية العامة ٤٧/٦٩، الذي يتضمن صياغة أُنْفَقَ عليها في ظل ظروف جيوسياسية مختلفة وتم تكرارها على ذلك المنوال العام تلو الآخر، لا يجسد واقع الحال في الوقت الراهن. فقد فقدت معاهدة

القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ما لها من "أهمية وقيمة" ولم تعد "حجر الزاوية في صرح الأمن الأوروبي" منذ أمد طويل، بل عفا عليها الزمن بشكل ميؤوس منه. لذلك علق الاتحاد الروسي مشاركته فيها عام ٢٠٠٧.

وإن الاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد لإجراء مناقشة مع شركائنا بشأن طرائق بلورة نظام جديد لتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، نظام يراعي المستجدات على واقع الأرض ويعالج شواغل روسيا وسائر الدول الأوروبية.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠١٤]

ينبغي أن يتمثل الهدف النهائي لأي نظام لتحديد الأسلحة أو لتدابير بناء الثقة والأمن في منع نشوب النزاعات بتقليل مخاطر سوء التفاهم أو سوء تقدير الأنشطة العسكرية للبلدان الأخرى؛ ووضع تدابير لعرقلة الاستعدادات العسكرية الخفية؛ وتقليل مخاطر الهجمات المباغتة؛ وتقليل مخاطر اندلاع الأعمال العدائية عرضاً.

وهناك آليات شتى تسهّل تهيئة بيئة مؤاتية لبلورة اتفاقات لتحديد الأسلحة يتجاوز نطاقها الحدود الوطنية (كما يشمل الاتفاقات دون الإقليمية)، منها إرساء تدابير بناء الثقة، وبخاصة بين البلدان المتضررة المتجاورة، وتعزيز مراقبة الحدود، وتدريب الموظفين المتخصصين.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية عند وضع اتفاقات تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

- زيادة تدابير الشفافية داخل المنتديات الإقليمية أو دون الإقليمية المعنية والتوعية بأهدافها.
- إعداد جرد للأسلحة في البلدان التي لا تجري هذا النوع من الجرد.
- تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع الانضمام العالمي إلى مختلف الصكوك الدولية.
- التطبيق الصارم للمعايير المتعلقة بإصدار تصاريح التصدير أو الاستيراد.
- تعزيز آليات مراقبة شركات تصنيع الأسلحة.

وأتساقاً مع ما سبق، حددت إسبانيا "خطوط العمل على الصعيد الموضوعي" التي ستنتظم فترة ولايتها كعضو غير دائم العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن أهم هذه الخطوط فيما يتصل بهذا التقرير، تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- تعزيز الوظيفة الوقائية المنوطة بمجلس الأمن، بما يحسّن قدرته على التصدي للأزمات الناشئة والمخاطر المحتملة أن تهدد السلام والأمن، مع إيلاء الاهتمام لعوامل بروز المخاطر (انتشار الأسلحة التقليدية) والأسباب العميقة وراء نشوب النزاعات.
- النهوض بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلام والأمن.
- إيلاء الاهتمام لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في البلدان الهشة والتي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع.
- فيما يتصل باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، ستعزز إسبانيا التطبيق الكامل والفعال لذلك القرار فيما بين الدول والقطاعات المعنية والمجتمع المدني، مع تحديد أهداف واضحة في كل مجال من مجالات العمل تلك، كما ستشجع تخفيض عدد الدول التي ما زالت لم تبلغ بعد بتنفيذها لأحكام القرار.

## أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

تتفق أوكرانيا تماماً مع هذه الرؤية وتقر بأهمية دور تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والمبادئ الناظمة لهذا الدور على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٤٧/٦٩، وترحب من ثم بجميع التدابير ذات الصلة المتخذة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية في الماضي والحاضر والتي ستتخذ في المستقبل.

والجواب على السؤال المتعلق بجدوى مواصلة الاهتمام على المستوى العالمي بمسألة تحديد الأسلحة التقليدية بديهيٌ للغاية بالنسبة إلى أوكرانيا التي أضحت عرضة للعدوان الروسي. فمن المؤكد أن المسألة تستحق الاهتمام، بل وتعاظم أهميتها لأن احتمال شن العدوان لم يتلاش بعد.

ولا تزال أوكرانيا ملتزمة التزاماً ثابتاً بأهداف تعزيز الأمن للجميع، بوسائل منها تحديد الأسلحة التقليدية بشكل فعال. بل زاد التزامها قوةً من جراء سلوك روسيا

غير المتحضر، حيث وصلت عملية تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا إلى طريق مسدود بسبب سوء نيتها. ونتيجة لذلك، تددت الثقة والأمان في المجال العسكري، مما يهدد أساس الهيكل الأمني الأوروبي الحديث في الصميم، وأيضا آليات بناء الثقة والأمن بشكل متحقق منه في مجال تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن ذات الصلة.

وتشارك أوكرانيا منذ أمد طويل وبروح من المسؤولية في آليات بناء الثقة الأوروبية الجامعة والثنائية التكميلية ذات الصلة بتحديد الأسلحة، من قبيل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، إضافة إلى اتفاقات ثنائية منفصلة بشأن تدابير بناء الثقة والأمن المبرمة مع بلدان مجاورة، هي بولندا، وبيلاروس، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا. ورغم الوضع المتوتر في البلد وتعاضم العبء الملقى على كاهل القوات المسلحة الأوكرانية من جراء العدوان الروسي، ما زالت أوكرانيا تتمثل التزاماتها المنبثقة عن الصكوك الدولية المشار إليها أعلاه في مجال تحديد الأسلحة التقليدية.

غير أن اعتداء روسيا على أوكرانيا، الذي استهله بضم شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول ثم أوغلت في عدوانها بزعة استقرار الوضع في شرق أوكرانيا، قد أعاق إلى حد كبير قدرة أوكرانيا على ضمان تنفيذ معاهدة القوات التقليدية في أوروبا بشكل تام وفي أوانه، وهي المعاهدة التي كانت موضع إشادة في الماضي باعتبارها حجر الزاوية في صرح الأمن الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، صار من المستحيل أن تفي أوكرانيا ببطائفة من هذه الالتزامات لأسباب تعود إلى استتباب الأمن الوطني.

وفي الوقت نفسه، لئن كان استمرار احتمال العدوان يثير القلق إزاء مدى فعالية تحديد الأسلحة التقليدية، فإنه يبرز أيضا ما لتدابير التحديد من قيمة محتملة عندما تفي البلدان بتعهداتها والتزاماتها وتنفيذها تماما وبجسنة نية. وعلى وجه الخصوص، فما حالة أوكرانيا سوى مثال آخر يذكر بالحاجة الماسة إلى تحسين تدابير تحديد الأسلحة التقليدية من أجل تعزيز فعاليتها، بوسائل منها تشديد عمليات التدخل ومستوى الالتزام بغية تحسين سبل التصدي للتحديات الأمنية الماثلة في مجالات التطبيق.

كذلك تفرض حالة أوكرانيا إجراء تقييم دوري لمدى جدوى أدوات تحديد الأسلحة التقليدية التي تستخدمها الدول المشاركة ولمواطن قوتها وضعفها، دون الانتظار لحين وقوع أعمال عدوان.

وإعرابا عن الاستياء من استمرار حالة الجمود في مجال تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا من جراء العمل الشائن الذي قامت به قيادة الاتحاد الروسي، وكذلك من تباطؤ

عملية تحسين تدابير بناء الثقة والأمن المتصلة بوثيقة فيينا لعام ٢٠١١، فقد استهلت أوكرانيا، أثناء رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام ٢٠١٣، مناقشة بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن في مجال إنشاء هيكل أممي حديث في أوروبا مستقبلاً.

ولقد كانت المبادرة الأوكرانية وما زالت تركز على فكرة رئيسية وهدف محوري يتمثلان في استهلال مناقشة استراتيجية استشرافية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن.

وبينما لم تتمخض المناقشات حتى الآن عن أي دلائل تشي بالخطوات المحددة اللازم اتخاذها مستقبلاً، فقد ثبت أن المبادرة الأوكرانية جاءت في أوانها. ومن اللازم النظر إلى الأعمال المقبلة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في سياق الأنشطة العدوانية الروسية ذات الصلة.

وترى أوكرانيا أن بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية:

- يتيح، بتكلفة محدودة، مجموعة أدوات تجمع بين الشفافية عن طريق الإعلان، والتحقق الميداني وتحديد الأسلحة، بدلاً من تخصيص موارد لجمع معلومات استخباراتية بشأن القدرات التقليدية للبلدان المجاورة.
- لا يراد به مجرد تحديد أعداد الأسلحة والمعدات العسكرية بل يراد به أيضاً تقليل مخاطر النزاع بزيادة الثقة فيما بين الدول والإسهام في زيادة الانفتاح والقابلية للتنبؤ والشفافية في ميدان التخطيط الدفاعي والأنشطة العسكرية.
- يجب أن يجمع بين الأخذ بأدوات تقليدية أثبتت جدواها مع مرور الزمن كالتبادل الكامل الدقيق والحسن التوقيت للمعلومات المناسبة والتحقق منها ميدانياً والأخذ بأعلى قدر ممكن من الدقة في تقديم المواصفات على نحو مشفوع بنهج يكفل إمكانية التدخل الكافي وفقاً لمستوى الثقة القائمة فيما بين المشتركين في كل فترة زمنية على حدة، على أن يراعى في ذلك عدم إمكانية التحقق من أشياء لم تكن الدول المشاركة أبلغت عنها ضمن الإطار المشترك لتبادل المعلومات.
- ينبغي أن يشمل من اللحظة الأولى، أو بعدها بالتدريج، جميع التدابير التي تم وضعها في الصكين اللذين يعدّان اليوم نموذجين يقتدى بهما في مجالي تحديد الأسلحة وبناء الثقة، وهما معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن يشمل عدداً آخر من التدابير الرامية إلى ردع العدوان جماعياً.

- ينبغي أن يعالج أولاً الفئات التقليدية للأسلحة التقليدية، مع مراعاة ضرورة إدراج فئات جديدة في إطار التحديد عندما يجين الوقت لذلك.
  - ينبغي أن ينضوي تحته أكبر عدد ممكن من المشاركين وأن يشمل بالتالي أكبر مساحة ممكنة.
  - يُفضل أن يكون ملزماً من الناحية القانونية كي يكون موجبا بقدر أكبر. ومن ناحية أخرى، أثبتت الخبرة المكتسبة عموماً من تطبيق وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جدوى الأخذ بوثيقة ملزمة من الناحية السياسية.
  - ينبغي أن تقيّم الأطراف بصورة دورية لمعرفة مدى جدواه وفعاليتها وإمكانية زيادة تحسينه عن طريق التحديث.
- ويستند الافتراض السالف الذكر إلى الأسس المنطقية التالية:
- لا يقتصر التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي على تحديد التهديدات والمخاطر الكبرى بل يشمل أيضاً تعريف وضبط الدور الذي يمكن أن تؤديه الأدوات المناسبة لتحديد الأسلحة في مواجهة مثل هذه التهديدات والمخاطر.
  - يرتبط أمن كل دولة مشاركة ارتباطاً عضوياً بأمن سائر الدول المشاركة. ولكل دولة مشاركة حق مساو لحقوق الآخرين في الأمن.
  - ينبغي ألا تحتفظ الدول المشاركة إلا بقدرات عسكرية متكافئة مع احتياجاتها الأمنية الفردية أو الجماعية المشروعة.
  - ينبغي ألا تكون هناك مجالات نفوذ، ولا أي شيء من قبيل التصويت باستخدام حق النقض "الفيتو" متى تعلق الأمر بالعدوان.
  - يمثل تحديد القوات، بل وتخفيضها عند الضرورة، عنصراً هاماً في مواصلة البحث عن الأمن والاستقرار بمستويات قوات أدنى. وينبغي أن تظل الأحكام التقييدية الأخرى المتعلقة بالقوات المسلحة وتدابير بناء الثقة بمثابة عنصرين هامين في مجال السعي إلى تحقيق الاستقرار.
  - سيكون من المهم في كافة الأوقات ضمان التكامل بين النهج الإقليمية والنهج دون الإقليمية. وينبغي أن تستند الجهود الإقليمية في مجال تحديد الأسلحة إلى جملة أمور، منها مسائل معينة تتعلق بالأمن العسكري.

- ثمة مسائل محددة، من قبيل تحديث إطار العمل القائم مقابل إنشاء آليات جديدة، والتعرف على عناصر جديدة يمكن إدراجها في نظام جديد، وتحديث الأدوات الموجودة، تعتبر مسائل أساسية تجب معالجتها متى كان الوقت مناسباً وبالشكل المناسب.
  - تقتضي التطورات المستمرة في المسائل العسكرية إجراء تحديث جوهري على صعيد وسائل تحديد الأسلحة التقليدية.
  - إن التزام الدول المشاركة التزاماً قوياً بإتمام تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة ومواصلة تطويرها أمرٌ ضروري لتعزيز الاستقرار العسكري والسياسي في المناطق المعنية؛ ومن اللازم القيام تدريجياً بتعزيز الاتجاهات الإيجابية في التعاون والشفافية والقابلية للتنبؤ.
- ومن الممكن أن تتيح النهج والافتراضات والمبادئ المشار إليها أعلاه للأطراف المهمة إحراز تقدم نحو إحلال السلام وبسط الأمن في كافة مناحي تطبيق تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.